TCDC

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TCDC/11/2
19 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ١ - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ١/١٠ باء الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها العاشرة.

وهو يتضمن تحليلا للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

* TCDC/11/L.1.

99-11126 170599 170599

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١	٣
ثانيا	- استراتيجية الاتجاهات الجديدة	٢ -٦	٣
ثالثا	- التجربة التنفيذية	٧ -٢٥	٥
	ألف - التوجيه الاستراتيجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٨ -١١	٥
	باء - القدرة الوطنية على إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٢-١٤	٦
	جيم - مفهوم "البلدان المحورية" وممارسته	١٥-١٦	٧
	دال - التعاون الثلاثي	١٧-١٨	٨
	هاء - بناء الشراكات من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٩-٢١	٨
	واو - التكامل بين نموذجي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٢٢-٢٣	٩
	زاي - تبادل المعلومات والخبرات	٢٤-٢٥	١٠
رابعا	- الملاحظات والاستنتاجات	٢٦-٢٩	١٠

أولا - مقدمة

١ - استجابة للتحديات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي حاليا، طلبت الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تشرع في إعداد تقرير معنون "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" يعيد النظر في مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويقدم توصيات لضمان بقاء هذا التعاون كاستراتيجية مجدية في دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية. ووافق على تقرير الاتجاهات الجديدة الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3) وعلى التوصيات الرئيسية الواردة فيه كل من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

ثانيا - استراتيجية الاتجاهات الجديدة

٢ - قدمت الاستراتيجية الواردة في تقرير الاتجاهات الجديدة ٢٠ توصية محددة. والعنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية الشاملة هو ضرورة اعتماد سياسة تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية وإجراء عملية إعادة توجيه جوهرية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالتركيز على عدد من المجالات ذات الأولوية العالية التي يرجح أن يكون لها أثر إنمائي هام على عدد كبير من البلدان النامية، وأهمها التجارة والاستثمار، والديون، والتخفيف من وطأة الفقر، والإنتاج والعمالة، والبيئة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة المساعدات.

٣ - ودعا التقرير إلى زيادة حدة التوجه الاستراتيجية وفي عدد من الأنشطة الأخرى التي ينفذها جميع الشركاء في التعاون الإنمائي الدولي، لا سيما الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها. ووجّه الانتباه في هذا السياق إلى ضرورة إنشاء روابط تنفيذية أوثق بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لضمان تنفيذ هذين النموذجين من التعاون بحيث يكمل كل منهما الآخر لخدمة مخططات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على نطاق أوسع. وأكد التقرير أيضا على استصواب تحديد "بلدان محورية" لتقوم بدور حفاز في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، داخل المناطق وفيما بينها على السواء، كما أكد على ضرورة تعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي. وشملت المسائل الأخرى المثارة في ذلك التقرير صياغة سياسات وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيز الجهات الوطنية المعنية بتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإنشاء شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتحديد ترتيبات تمويلية مبتكرة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأخيرا، دعت هذه الاستراتيجية إلى التوسع في نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليصبح نظام معلومات متعدد الأبعاد لا يتضمن فحسب معلومات عن القدرات المؤسسية في البلدان النامية بل يتضمن أيضا معلومات عن مختلف الخبراء ومراكز الامتياز والتجارب الابتكارية الناجحة التي يمكن محاكاتها في البلدان النامية الأخرى.

٤ - وقد شهدت البيئة الدولية للتعاون الإنمائي تغيرات إضافية منذ اعتماد الجمعية العامة استراتيجية الاتجاهات الجديدة في عام ١٩٩٥، وأهم هذه التغيرات تزايد سرعة العولمة واستمرار تقلص التمويل الإنمائي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون التقني والتعاون الاقتصادي، فرصا مجدية للبلدان النامية في سعيها المستقل والجماعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية العادلة وضمان مشاركتها بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي الحديث النشوء. وهذا الإنجاز والتقدم الكبير الذي أحرزته البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دليلان يشهدان على استمرار صلاحية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥ - ولزيادة تعزيز هذه الشراكة العالمية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حثت اللجنة الرفيعة المستوى في قرارها ١/١٠ باء جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على أن تعالج بفعالية وتنفذ التوصيات الواردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة، في جملة أمور أخرى. وشمل ذلك بوجه خاص ما يلي: تحديد "البلدان المحورية" للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ تعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي؛ تحديد ونشر أفضل الممارسات في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ التوسع في نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ إقامة روابط أوثق فيما يتعلق بالسياسة العامة والأوجه التنفيذية بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ وضع ترتيبات تمويلية مبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطُلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القرار نفسه أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة في عام ١٩٩٩ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٦ - وفي إعداد هذا التقرير، استندت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية استنادا كبيرا إلى المعلومات الواردة في الاستبيانات التي بعثت بها إلى الدول الأعضاء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات والمكاتب التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - وهي نفس المصادر التي استند إليها في إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس (TCDC/11/1). وبما أن تلك الوثيقة تتضمن تغطية شاملة للدعم المقدم وطنيا وعالميا ومن منظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المستعرضة، وبما أن استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الاتجاهات الجديدة مستمد من هذا السياق، فإن هذا التقرير يبيّن الاتجاهات العامة والتقدم المحرز في التنفيذ الإجمالي للاستراتيجية ويجري تقييما لآفاق هذه الاتجاهات وهذا التقدم.

ثالثا - التجربة التنفيذية

٧ - نظرا لضرورة معالجة التوجه العام في استراتيجية الاتجاهات الجديدة، فضلا عن المسائل الأكثر تحديدا المؤكد عليها في قرار اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٠ باء، استند التحليل المقدم في هذا التقرير إلى التوصيات العشرين الواردة في تقرير الاتجاهات الجديدة لعام ١٩٩٥ (TCDC/9/3) المجمعة هنا تحت سبعة عناوين عريضة هي: (أ) إعادة التوجيه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدعم المبادرات التي يرجح أن يكون لها أثر هام على عدد كبير من البلدان النامية؛ (ب) دعم السياسات الوطنيـــة وتنمية القـــدرات اللازمـــة للأنشطة التلقائية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ج) ترويج نهج "البلدان المحورية"؛ (د) تعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي؛ (هـ) إقامة شراكات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (و) تعزيز التكامل بين نموذجي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنسيق النظم؛ (ز) تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين البلدان النامية.

ألف - التوجيه الاستراتيجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٨ - تحاول استراتيجية الاتجاهات الجديدة، ضمن أهدافها الرئيسية، تشجيع العناصر الفاعلة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الاتجاه نحو الأنشطة المستدامة والعريضة القاعدة، وتفضل أن تشترك فيها مجموعات من البلدان ذات الاحتياجات المتشابهة، عوضا عن الأنشطة المخصصة المستقلة التي تستهدف البلدان إفراديا.

٩ - وبوجه عام، قُصد لهذه المبادئ التوجيهية الجديدة أن تكون بمثابة مجموعة من البارامترات من أجل منظومة الأمم المتحدة بصورة رئيسية لكي يتسنى تحقيق أعظم أثر ممكن في استخدام الموارد الشحيحة. ومجالات التدخل المقترحة هنا تنطبق بقدر أقل على أنشطة التعاون التقني ذات الطابع الثنائي المباشر لأن البلدان التي تعقد اتفاقات من هذا القبيل لها ملء الحرية في تحديد الأنشطة فيما بينها. وبالمثل، تستند عمليات تدخل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى مجال اختصاص كل منظمة، في العادة، ولا تخضع لمعايير أي شركاء خارجيين. ولكن بما أن الهدف المعلن لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو خدمة مستفيدين متعددين وليس خدمة مستفيدين منفردين، فإن هذا الأمر ينطبق بشكل واسع على الأنشطة التي تستهلها هيئات منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وتثبت الأدلة التي جُمعت عن الفترة المشمولة بالتقرير أنه أحرز تقدم كبير إجمالا استجابة لهذا التوجيه الاستراتيجي الجديد. وفي حالات التعاون التقني الثنائي فيما بين البلدان النامية، أبلغ عدد أكبر من البلدان النامية عن أنشطة ضمت مشتركين متعددين، ومنها حلقات عمل وبرامج تدريبية وغير ذلك من أنشطة تبادل المهارات. ومن الأمثلة الجيدة البرامج الثنائية الجارية الممولة من إندونيسيا وباكستان وبيرو والسنغال والصين وكوستاريكا وغيرها[1]. يضاف إلى ذلك أنه باستعراض المشاريع الثنائية المضطلع بها يتبيَّن أن معظمها - وإن لم يكن كلها - يندرج ضمن المجالات ذات الأولوية المقترحة في استراتيجية

الاتجاهات الجديدة. ويبدو أن البلدان النامية التي حققت بأعداد متزايدة مستويات عالية نسبيا من المهارات التقنية وزيادة في الموارد، قامت، كمسألة سياسة عامة، بالتوسع في جهودها خارج النطاق المعتاد لتشمل عددا أكبر من الشركاء في التنمية. وفي حالة هيئات الأمم المتحدة، تشير بيانات الفترة المشمولة بالتقرير إلى حدوث تحول في التركيز في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نحو استراتيجية الاتجاهات الجديدة.

١١ - وتبدو الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير متمشية تماما مع استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وقد حددت المجالات ذات الأولوية لدى اللجنة الخاصة عمليات تدخلها بين الأقطار وبين الأقاليم كما حددت دعمها للشبكات. واختيرت أنشطة الوحدة أيضا لأثرها المحتمل على عدد كبير من البلدان، وأفضل الأمثلة على ذلك المؤتمر المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل الذي عقد في سان خوسيه، كوستاريكا، في عام ١٩٩٧؛ واستهلال الشبكة الأفريقية للتمويل الصغير من أجل التخفيف من وطأة الفقر؛ والمبادرة الماليزية المشتركة لتدريب المصرفيين من ١٠ بلدان في أفريقيا؛ ودعم مبادرة زراعة الأرز التي قامت بها رابطة تنمية زراعة الأرز في غربي أفريقيا؛ والمساعدة المكثفة لمركز الجنوب ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

باء - القدرة الوطنية على إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٢ - اعترفت استراتيجية الاتجاهات الجديدة بأن مسائل الحكم الرشيد عامل أساسي في نجاح أو فشل نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويتبيَّن بوضوح من أنشطة التعاون التقني الثنائية المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن عددا متزايدا من البلدان النامية أصبح من الدعاة الرئيسيين لعملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية متخذا أدوارا قيادية في تعزيز وتنظيم وتمويل المشاريع الثنائية والإقليمية المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كجزء من التزامه السنوي بأنشطة التعاون التجاري والاستثماري والدولي. وقد اضطلعت هذه البلدان بأدوار قيادية وزادت بذلك من إثبات صلاحية عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ووسعت نطاق تطبيق هذا النموذج من التعاون جغرافيا وواقعيا على السواء.

١٣ - ولكن على الرغم من أن مقبولية وتطبيق نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدى البلدان المستفيدة سجلا بوجه عام زيادة بلغت مستويات مشجعة، فإن بعض البلدان لم يشترك بعد اشتراكا فعالا في عملية التعاون هذه. وقد افتقر عدد من هذه البلدان إما إلى جهات تنسيق وطنية فعالة أو إلى سياسات وطنية صريحة لتنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهذا ما يوحي بأن هذين التطورين المؤسسيين هما شرطان مسبقان لا بد منهما للاضطلاع بنشاط مفيد فيما يتصل بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٤ - ونظمت الوحدة الخاصة، في عام ١٩٩٧ في سنغافورة، ضمن جهودها المتواصلة لمساعدة البلدان النامية على تحسين هذا الوضع، اجتماعا لجهات التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان

النامية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تبادل الخبرات في مجالات يذكر منها السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وترتيبات جهات التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والممارسات الناجحة والمبتكرة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وحضر هذا الاجتماع المنسقون الوطنيون المعنيون بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جميع بلدان المنطقة تقريبا كما حضره ممثلون من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونظمت الوحدة نشاطا هاما آخر في عام ١٩٩٧ جرى فيه تبادل مماثل للخبرات، وهو اجتماع المديرين العامين للتعاون التقني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وساهم كلا الحدثان مساهمة مباشرة وغير مباشرة في اضطلاع البلدان النامية المشاركة بالإدارة والتنسيق الشاملين لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

جيم - مفهوم "البلدان المحورية" وممارسته

١٥ - بغية المساعدة على تطبيق وممارسة مفهوم "البلدان المحورية"، نظمت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ اجتماعا في سنتياغو، شيلي، حضره ٢٣ بلدا ناميا من أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وانتهى هذا الاجتماع إلى أن عددا متزايدا من البلدان النامية أصبح، بفضل ما لديه من قدرات وخبرة، في مركز يسمح له بالقيام "بدور قيادي" في تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك بمشاطرته هذه القدرات والخبرات مع غيره من البلدان النامية. وعرّف الاجتماع أيضا "البلدان المحورية" تعريفا عريضا على أنها بلدان لديها تاريخ حافل بالمشاركة المنهجية في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتوفيرها الدراية التقنية لغيرها من البلدان النامية؛ وطاقات وقدرات محلية واستعداد لمشاطرة هذه الطاقات والقدرات مع غيرها من البلدان النامية؛ وسياسة وطنية صريحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وترتيبات وطنية راسخة لجهات التنسيق، والتزام باستخدام هذا النموذج من التعاون في برامج البلد الإنمائية؛ ووكالات وطنية للتعاون التقني مسؤولة تحديدا عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومدعومة بالموارد المالية اللازمة من الميزانية؛ وقاعدة بيانات عن القدرات والتجارب الوطنية. ولئن كان يلزم بذل المزيد من الجهود لصقل هذه المعايير، فمن الممكن أن تعتبرها اللجنة أساسا تستند إليه في تحديد البلدان المحورية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٦ - ويتبين من استعراض الأنشطة الثنائية المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1] أن عددا متزايدا من البلدان النامية - - لا سيما إندونيسيا وأوغندا وباكستان والبرازيل وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة والسنغال وشيلي والصين وغيانا وفنزويلا وكوبا ونيجيريا والهند - - أصبح مضطلعا بدور قيادي في استهلال ورعاية أنشطة التعاون التقني لصالح أعداد كبيرة من البلدان النامية. ويبدو من المرجح أن ينمو حجم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وينمو الدعم له من حيث كلا النطاق والجوهر، كلما ازداد هذا العدد.

دال - التعاون الثلاثي

١٧ - هناك دلائل قوية تدعو إلى التوقع بأن يؤدي التعاون الثلاثي، وهو ظاهرة حديثة العهد نسبيا، إلى إثراء مضمون وديناميات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتمكينه البلدان المتقدمة النمو، إلى جانب شركاء التعاون الإنمائي غير التقليديين، لا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من المشاركة في عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى اليابان التي لا تزال أكبر مساهم في التعاون الثلاثي، بفضل ما تبرعت به لصندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية، يشير تزايد عدد البلدان الأخرى المانحة، ومن بينها ألمانيا وأيرلندا وفرنسا وفنلندا والنرويج والنمسا، إلى ازدياد إدراك الفائدة التي يمكن أن يعود بها هذا الترتيب على التعاون التقني التقليدي.

١٨ - ويكمن التحدي الذي يواجه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بل والمنظمات المتعددة الأطراف، لا سيما الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فيما يلي: إثبات تكميل التعاون الثلاثي للتعاون التقني التقليدي؛ والقيام بصورة منتظمة بتوثيق تجربة الترتيبات الثلاثية الناجحة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومشاطرة كل من هذه الأطراف تجربته مع الطرف الآخر ومع جميع البلدان الأخرى المهتمة بالأمر؛ ووضع منهجية لتوثيق هذه التجارب الناجحة؛ وانتقاء ووضع "رزم مشاريع" محددة، في مجالات التعاون الإنمائي ذات الأثر الكبير، يمكن أن تجتذب تمويلا ثلاثيا من البلدان المانحة.

هاء - بناء الشراكات من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٩ - ومن التوجهات الهامة الأخرى في استراتيجية الاتجاهات الجديدة بناء شراكات عريضة القاعدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوجه عام ونموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوجه خاص، لأن هذه الشراكات تعزز على ما يبدو استدامة الجهود الإنمائية وثمار هذه الجهود. وهناك أدلة كافية على الجهود المتضافرة التي تبذلها عناصر فاعلة متعددة: منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الامتياز في كلتا البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو[(١)].

٢٠ - ويشير عدد من مبادرات الشراكة فيما بين هذه العناصر الفاعلة المختلفة إلى أن من الأفضل لمصلحة البلدان النامية أن يُعتمد نهج مواضيعي يحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الشركاء ضمن أهداف مشتركة. وخير مثال على ذلك برنامج الشراكة المتعلقة بالتجارة والعولمة الذي يشمل مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث والوحدة الخاصة. وفي هذه الشراكة، يوفر مركز الجنوب تحليلا مفصلا للمسائل المتصلة بالعملية التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية، وقد أدى ذلك إلى نشر دراسة عن "الخطة التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، والجنوب". وتعقد شبكة العالم الثالث بصورة متواصلة جلسات توجيه وإحاطة للمفاوضين الجنوبيين المقيمين في جنيف عن مسائل محددة المواضيع متصلة بمنظمة التجارة العالمية. أما الوحدة الخاصة فتقدم تحليلا مستفيضا للجوانب المتعددة الأوجه للعولمة من خلال مجلة Cooperation South (التعاون في الجنوب) التي تصدرها مرتين في السنة. وهذا التقسيم المواضيعي المنحى للعمل يعطي البلدان النامية أنواع المعلومات التي تحتاج إليها لاتباع نهج مترابط ومنسق تنسيقا أفضل في وضع السياسات المتعلقة بالمسائل البالغة الأهمية لاشتراكها الفعال في العولمة الاقتصادية.

٢١ - وهناك اتجاه واعد آخر في بناء الشراكات وهو الاستخدام الأمثل للتفوق النسبي فيما بين مختلف الشركاء. وخير مثال على ذلك المبادرة المشتركة لتوثيق "أفضل الممارسات"، وهي مبادرة ترعاها الوحدة الخاصة وستقوم فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتوثيق أفضل الممارسات في الزراعة والأمن الغذائي، وتقوم شبكة العالم الثالث التي مقرها ماليزيا بتوثيق أفضل الممارسات في مجال البيئة، وتقوم شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية بتوثيق أفضل الممارسات في العلم والتكنولوجيا، ويقوم المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية بتوثيق أفضل الممارسات في القضاء على الفقر. ولدى إعداد هذا التقرير كان قد تم توثيق ما يزيد على مائة من أفضل الممارسات المستهدفة البالغ عددها ٢٥٠ ممارسة. وسوف تُنشر هذه الممارسات في شكل دراسات وسوف تدرج أيضا في نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى الرغم من حالات النجاح هذه، كان التقدم المحرز في إقامة شراكات مع القطاع الخاص أقل وضوحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - التكامل بين نموذجَي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٢٢ - ومن الجوانب الرئيسية أيضا في استراتيجية الاتجاهات الجديدة تعزيز الروابط التنفيذية بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دعما لمخططات التعاون الاقتصادي الأوسع نطاقا فيما بين البلدان النامية، على كلا الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة الـ ٧٧ في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين المجموعات الاقتصادية لبلدان الجنوب الذي عـُقد في بالي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وجمعت هذه المبادرة بين صانعي السياسات من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ البالغ عددها ١٣٣ بلدا وعدد كبير من المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها اللجان الإقليمية. وأدى التبادل المكثف للخبرات في السياسة العامة والمسائل الموضوعية الذي جرى في هذا المؤتمر وتناول مسائل يـُذكر منها الترتيبات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية و "مثلثات النمو"، والمناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التجارة الحرة إلى اعتماد إعلان وخطة عمل بالي بشأن هذا الموضوع الملح والمعقد. وبالتوصل إلى توافق في الآراء في هذا المؤتمر، اتخذ الجنوب خطوة هامة نحو تحقيق هدف زيادة التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٣ - واستجابة للمقرر ٢/١٠ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى، ولقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أعدت الوحدة الخاصة تقرير الأمين العام عن تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وتوفر هذه التوصيات أساسا مرجعيا لتحسين التكامل والتنسيق في هذا المجال. ويشكل تنفيذها الكامل تحديا عاجلا لجميع المنظمات والوكالات، بما فيها اللجان الإقليمية، يتطلب منها أن تبذل جهدا جماعيا لوضع مؤشرات مشتركة لقياس التقدم المحرز والنتائج المحققة في تنفيذ مقترحات الأمين العام.

زاي - تبادل المعلومات والخبرات

٢٤ - ومن التوجهات الرئيسية في استراتيجية الاتجاهات الجديدة ضرورة زيادة تبادل المعلومات والخبرة المكتسبة من التجارب الإنمائية المبتكرة والناجحة فيما بين البلدان النامية تفاديا لازدواجية الجهود. وقد تم بالفعل إيجاد حلول عديدة للمشاكل المشتركة في أماكن أخرى من بلدان الجنوب. وأخذ عدد متزايد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها بحشد خبراتها وكفاءاتها لدعم الشبكات القائمة فيما بين بلدان الجنوب والرامية الى تعزيز تدفق المعلومات وتبادل الخبرات الإنمائية[1]. وتشمل هذه الشبكات الشبكة الصحية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ والشبكة العالمية للمراكز التجارية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ والشبكة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ لمنتجات ومعلومات مبيدات الآفات المأمونة والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وشبكة التنمية المستدامة الجزرية الصغيرة النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وبالإضافة الى ذلك، فإن إنشاء مواقع وطنية على شبكة الإنترنت للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في ٣٠ بلدا في بادئ الأمر، وربط هذه المواقع بنظام إحالة موسع الى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أمر يساهم في تعزيز المنفذ العالمي الذي تحصل منه البلدان النامية على المعلومات وأفضل الممارسات وتتبادلها. ومن التطورات الأخرى الجديرة بالذكر في هذا المجال إنشاء مجموعة من نظم البيانات المتعلقة بقطاعات محددة في العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها.

رابعا - الملاحظات والاستنتاجات

٢٦ - نظرا للتحولات السريعة التي حدثت خلال العقدين الماضيين في النظام العالمي وفي البلدان والمؤسسات الدولي، سواء اقتصاديا أو سياسيا، فإن جدوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجاذبيته كطريقة إنمائية عامة أمر يبدو مقنعا الآن أكثر من أي وقت مضى. فمن بين الأشكال المتعددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تثبت الأدلة التي جمعت لهذا التقرير إثباتا قاطعا أن هذا النموذج بعينه من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم ينتشر على نطاق واسع فحسب، بل إن شعبيته ظلت تتزايد ويتسع نطاق تطبيقها لدى الشركاء من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن نمو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يقاس بعدد ونطاق المشاريع المتعلقة بهذا التعاون التي تم إنجازها أو الجاري تنفيذها فحسب، بل يقاس أيضا بانتشار الأشكال الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - بما في ذلك حدوث تزايد حاد في مشاريع التعاون التقني الثنائي بين بلد وآخر، والظاهرة الحديثة المتمثلة في مشاركة البلد المانح في خطط التمويل الثلاثي وانتشار الشراكات فيما بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفاعلين في النظام المتعدد الأطراف. ونظرا لما ثبت من تسارع في وتيرة أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المسجل خلال السنوات الأربع الماضية، فإنه يبدو أن صقل نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق استراتيجية الاتجاهات الجديدة التي وضعت منذ أربع سنوات كان له أثر إيجابي على جدوى منهجية هذا التعاون وقابليته للتطبيق.

٢٧ - وبتزايد تطبيق نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يبدو أن البرمج نفسها قد شهدت تطورا مطردا انتقلت فيه من التدخلات الفردية التي تتم في كل بلد على حدة في الأيام الأولى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى تطبيقات ذات قاعدة أوسع تتم على مستوى متعدد الأقطار وأحيانا على مستوى إقليمي. ففي حالة برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي استهلتها أو نسقتها الوحدة الخاصة أو غيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة، يتبين من مشاركة الفاعلين المتعددين في التدخلات لافردية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتي أصبحت الآن ممارسة شائعة، أن المنظومة قـــد نجحـــت فيما يبدو في اعتماد الولاية المنصوص عليها في استراتيجية الاتجاهات الجديدة - - أي وجوب تصميم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بحيث يكون لها أكبر قدر من التأثير على عدد كبير من البلدان النامية. وفي حالة أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تتم خارج المنظومة - - أي المشاريع التي يستهلها الشركاء الثنائيون ويمولونها وينفذونها تلقائيا - - ثمة زيادة ممالة في عدد البلدان المشاركة أو المستفيدة تعكس بشكل مباشر فيما يبدو تحسنا مطردا في القدرات التقنية والموارد التمويلية لعدد متزايد من البلدان النامية الراغبة في تبادل خبراتها مع البلدان الأخرى.

٢٨ - وتشير البيانات المستمدة من التقارير المتعاقبة التي تقدم مرة كل سنتين الى اللجنة الرفيعة المستوى عن تنفيذ خطة بوينس أيريس الى أن ثمة تزايدا مطردا في عدد الدول الأعضاء من البلدان النامية التي تبلغ عن وجود ظروف داخلية ملائمة لإدارة وتنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكشف تقييم الردود الوطنية على استبيانات الوحدة الخاصة خلال كل فترة من الفترات المشمولة بالتقارير أن التنفيذ الفعلي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - بل والتنفيذ الفعلي لأي شكل من أشكال التعاون الإنمائي - يتوقف على استيفاء الحكومات الوطنية لثلاثة شروط أساسية هي: (أ) تعيين آلية تنسيق داخلية فعالة داخل الوزارة أو الإدارة الحكومية الملائمة لتنظيم وتنسيق برامج وفرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) ووضع سياسة وطنية واضحة تبين أساليب ونهج توفير المساعدة التقنية أو تلقيها من البلدان النامية الأخرى، (ج) ووضع نهج أساسي لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - سواء عن طريق رصد اعتمادات محددة في الميزانية، أو في حالة البلدان الأشد فقرا، عن طريق قنوات مجهزة لتلقي التمويل الذي يوفره الشركاء الثنائيون أو عن طريق النظام المتعدد الأطراف. ويتبيَّن من المعلومات المتعلقة بالفترة الحالية المشمولة بالتقرير أن ثمة اتجاهين: فمن جهة، توجد زيادة مطردة في عدد البلدان النامية التي أجرت هذه التغييرات المؤسسية. ويعكس هذا النمو ويؤيد النظام الذي أوصت به استراتيجية الاتجاهات الجديدة والمتمثل في تعيين "بلدان محورية" - اعترافا بأدائها المتفوق وقدرتها على القيادة كعناصر فاعلة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن جهة أخرى، ستواصل الوحدة الخاصة، بالتعاون مع البلدان المعنية، إسداء المشورة وتقديم الدعم في عدد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، حيث يمكن أن يفضي تحسين مؤسسات الحكم إلى وضع سياسات ملائمة وتقديم دعم كاف لتعزيز استخدام نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويعود للبلد المعني أن يقرر ما إذا كانت ترغب في هذه المساعدة أو كان قادرا على استيعابها. ويمكن للبلدان النامية الأخرى أيضا أن تبذل جهودا إضافية لمساعدة أقل البلدان نموا على إقامة نظم الحكم اللازمة وذلك على أساس التعاون الثنائي.

٢٩ - ومن أكثر الاتجاهات التي ظهرت خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير تشجيعا بروز بلدان متقدمة النمو كطرف ثالث مانح، أو كمانحين في إطار ثلاثي، في عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكما يتضح من البيانات، برز ما لا يقل عن ستة بلدان مانحة - على رأسها اليابان - خلال السنتين الماضيتين ليقوم بدور في مجموعة من مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأثبتت هذه البلدان المانحة باحتفاظها بعلاقة تمويلية محضة بهذه المشاريع - وحرصها بالتالي على أن تكون هذه المشاريع أمثلة حقيقية للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب - التزامها الحقيقي بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره أسلوبا صالحا وفعالا وكفؤا في نقل المهارات والتكنولوجيا بين البلدان. وفيما قبل قليل عن مدى أهمية هذا التطور، إذ أن دعم الشركاء من بلدان الشمال لنموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنه أن يمثل إنجازا هاما في تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورفع مكانته وتعزيز شرعيته في السنوات القادمة.

حاشية

(١) TCDC/11/1.

- - - - -